زواج النساء الليبيات من الأجانب – المشاكل والحلول
دراسة ميدانية بالجنوب الليبي

د. يوسف محمد أبو القاسم الصيد
كلية الآداب – جامعة سبها – ليبيا
yahoo.com@alssidyoussef

الملخّص:

عرضت هذه الدراسة ظاهرة زواج النساء الليبيات من جنسيات أجنبية عربية وإفريقية بالجنوب الليبي 2019م، وهدفت إلى التعرف على المشاكل الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية، والقانونية، والمطالب الأساسية للمرأة الليبية، وانطلقت الدراسة من فرضية عامة مؤداها أنّ المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي تواجه مشاكل عديدة تختلف باختلاف خصائصها الديموغرافية والاجتماعية، واعتمدت الدراسة على عينة قوامها (125) مفردة من النساء الليبيات المقيمات بالجنوب الليبي، واستندت على المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة الإستبيان، وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها أنّ المشكلات التي تواجهها المرأة تتقارب من حيث التأثير، وتبيّن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين الحالة الاجتماعية، ومحل الإقامة.

الكلمات المفتاحية : الزواج– المشكلات– الليبيات – الأجانب – الجنوب الليبي

Abstract:

This study deals with the phenomenon of the marriage of Libyan women of foreign Arab and African nationalities in southern Libya 2019, aimed at identifying the cultural, social, economic, administrative and legal problems and the basic demands of Libyan women, starting from the general hypothesis that Libyan women married to foreigners face many problems different lyinably In its demographic and social characteristics, the study was based on a single sample of (125) Libyan women living in southern Libya, the study was based on the descriptive analytical method, and the study tool questionnaire, the study reached a number of

results, the most important of which is the convergence of problems that Women face it in terms of impact, showing a statistically significant relationship between the social situation and the place of residence and the problems faced by Libyan women married to foreigners .
Keywords: Marriage- Problems - Libyan women - Foreigners - Southern Libya.

المقدمة:

مما لا شك فيه أنّ نجاح الحياة الأسرية يتوقف على اختيار الشريك المناسب، فحالات الفشل الناجمة عن الزواج من الأجانب مرجعه إلى فشل الاختيار غير الموفق من خلال عدم التناسب مع الطرف الآخر، كذلك لاختلاف المعايير، والثقافة، والبيئة، الأمر الذي ينجم عنه العديد من المشكلات التي تنعكس سلباً على حياة الأسرية والأبناء. حيث تفيد الكثير من المعطيات فى عدة دول عربية وأجنبية إلى فشل هذه التجربة فى أحيان كثيرة، فغالباً ما تنتهي بالطلاق، أو هروب الزوج تاركاً خلفه مشكلات لا حصر لها.

من هذا المنطلق تواجه المرأة الليبية المتزوجة من جنسيات أجنبية مشكلات كثيرة تعيق حياتها وحياة أسرتها، وتجعلها أسيرة للضغوطات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية، كما تجعلها عرضة للسخرية، والإهانة، والتمييز في بيئة عاشت وترعرعت فيها، وفي وطن لا ترى غيره ملاذاً آمناً لها ولأسرتها. ومما يزيد الأمر تعقيداً عدم وجود مواد، أو نصوص قانونية، أو دستور يكفل لها الحماية، ويدافع عن حقوقها وحقوق أسرتها.

إنّ المجتمع الليبي اليوم في حاجة ماسّة لإيجاد حلول جذرية تُنهي معاناة المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي وأبنائها؛ لكونها إنسانة ليبية لها حقوق وعليها واجبات، وذلك من خلال التعرف على المشكلات التي تواجهها، وإصدار مواد، أو نصوص قانونية، أو دستور يكفل لها الحماية، ويدافع عن حقوقها وحقوق أسرتها. فهي جزء لا يتجزأ من هذا الوطن، وعليه تقع المسؤولية الإنسانية.

على هذا الأساس فالدراسة الراهنة تسعى إلى تبيان المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية التي تقف حجر عثرة أمام تلك النسوة، وذلك من خلال التعرف على اتجاهاتهن وأوضاعهن، وظروفهن الحياتية، حيث تمت دراسة هذه المشكلة من خلال عينة من الجنوب الليبي، شملت مدينة سبها، والشاطئ، وأوباري، وتراغن، ومرزق، ووادي عتبة، والقطرون.

أولاً: مشكلة الدراسة : بارتفاع نسبة النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب زادت وتيرة المشكلات المرتبطة بهذا النوع من الزواج، الأمر الذي جعل المرأة في دائرة مغلقة من المشكلات الثقافية، والاجتماعية المرتبطة بالنظرة الدونية لها في إطار البيئة المحلية، والإدارية المتعلقة بكافة الإجراءات ذات الصلة بالإقامة، وتسجيل المواليد، وإصدار البطاقات، والجوازات والجنسية، والاقتصادية ذات العلاقة بالدخل، والمنح المالية، والإعالة، والسكن، والجدول التالي يوضح عدد الحالات في الجنوب الليبي بحسب المناطق وفق الإحصاءات المتاحة وقت إجراء الدراسة:

جدول رقم (1) عدد النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب بالجنوب الليبي وفقاً لعينة الدراسة.(*)

المنطقة	العدد	%
سبها	232	31
وادي الشاطئ	296	40
أوباري	80	11
تراغن	50	7
مرزق	40	5
وادي عتبة	10	2
القطرون	30	4
المجموع	738	%100

من خلال ماتقدم تحددت مشكلة الدراسة في (زواج النساء الليبيات من الأجانب – المشاكل والحلول دراسة ميدانية بالجنوب الليبي)

ثانياً : أهداف الدراسة :

يتحدد الهدف العام للدراسة في التعرف على المشكلات التي تعيق المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

(1) التعرف على الجنسيات الأكثر زواجاً من الليبيات.

(2) التعرف على المشكلات (النفسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية) التي تواجه المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي.

(3) التعرف على مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية للمرأة المتزوجة من الأجنبي، والمشكلات التي تواجهها.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

(1) ماهي الجنسيات الأكثر زواجاً من الليبيات؟

(2) ماهي المشكلات التي تواجهها المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي؟

(3) هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المرأة المتزوجة من الأجنبي (العمر،المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المهنة، الدخل الشهري، محل الإقامة، السكن) والمشكلات التي تواجهها.

رابعاً: أهمية الدراسة :

تنقسم أهمية الدراسة بطبيعتها إلى قسمين أساسيين هما:

الأهمية النظرية وتتمثل في :

(أ)- دراسة مشكلة إنسانية لها آثارها النفسية، والاجتماعية، والإدارية على المرأة والمجتمع ككل.

(ب)- المخاطر والتداعيات الناجمة عن استفحال هذه الظاهرة في المجتمع الليبي.

الأهمية العملية تتمثل في :

(أ)- وضع المشكلة محل الدراسة فى القالب العلمي، والوصول إلى نتائج علمية بهدف وضع حلول واقعية لها.

خامساً: المفاهيم والمصطلحات:

(أ)- الزواج فى اللغة: (زوج يزوّج زواجًا، وأصله زواج، والزواج خلاف الفرد، يقال: زواج أو فرد كما يقال شفع ووتر)[1].

الزواج شرعاً: هو تعاقد بين رجل وامرأة بقصد استمتاع كل منهما بالآخر، وتكوين أسرة صالحة ومجتمع سليم يخضع لأركان شرعية هي (ولي الزوجة، والصيغة اللفظية لبناء العقد، والصداق)[2].

الزواج اجتماعياً: يعرّفه أوجست كونت أنّه (الاستعداد الطبيعى والاتحاد التلقائي بين الجنسيْن نتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعى المزود به الكائن الحى، وهو الأساس الأول للبيان الاجتماعي)[3].

الزواج إجرائياً : ويُقصد به الارتباط الحاصل بين المرأة الليبية والأجنبي بالجنوب الليبي، من خلال عقد شرعي، وقانوني، واجتماعي يسمح لكليهما بتصريف علاقاتهما الجنسية فى إطاره، كما يحدد لكل منهما حقوقاً وواجبات، ومن أهدافه تحقيق الاستقرار النفسي، والاجتماعي.

(ب)– المشكلة في اللغة: من أشكل أي التبس، المشكل هو الملتبس أي لا يُفهم حتى يدل عليه دليل غيره[4].

– المشكلة اجتماعياً: يعرّفها بيتر ولسلي (Peter Wolsley) أنّها: (جزء من السلوك الاجتماعي الذي تنتج عنه تعاسة، أو شقاء خاص أو عام، ويتطلب بالتالي إجراءً جماعياً لمواجهته والقضاء عليه)[5].

– المشكلة إجرائياً: يقصد بها فى هذه الدراسة جميع المشكلات النفسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والإدارية التى تقف في طريق المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي مهما كانت جنسيته.

(جـ)– الأجانب (الأجنبي): في اللغة (رجل جانب وجنب، غريب، والجمع أجناب).[6]

– الأجنبي إجرائياً : يقصد به الرجل الأجنبي المرتبط بالمرأة الليبية فى الجنوب الليبي مهما كانت جنسيته وقت إجراء الدراسة .

(د) – الليبيات: يُقصد بها المرأة التي تحمل الجنسية الليبية، والمقيمة إقامة دائمة في الجنوب الليبي وقت إجراء الدراسة.

(هـ)– الجنوب الليبي: هو أحد الأقاليم الثلاثة المكون للدولة الليبية ويقع فى الجنوب الغربي للدولة.

خامساً: الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات المحلية:

أُجريت العديد من الدراسات المحلية حول الظاهرة محل الدراسة، وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج متقاربة بسبب طبيعة المشكلة وظروفها الخاصة، وسنعرض الدراسات التى لها ارتباط مباشر بهذه الدراسة، ومن تلك الدراسات ما يأتي:

(1) دراسة وفاء جمعة[7]، بعنوان: (المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناتجة عن زواج الليبيات من الأجانب ودور الخدمة الاجتماعية فى المساعدة على التعامل معها، دراسة استطلاعية بوادي الشاطئ 2009)، هدفت إلى التعرف على المشكلات التي تواجهها المرأة من خلال زواجها بالأجنبي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وبلغ حجم العينة (20) مفردة.

وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها أنّ أعمار النساء تتراوح بين 31-43 بنسبة 70%، في حين بلغت أعمار الرجال من 44-56 بنسبة 55%، ومن أكثر الجنسيات زواجًا من الليبيات هي الجنسية المصرية بنسبة 70%، وتعاني المرأة من المشكلات الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، وفقدان الاستقرار النفسي وعدم مساعدة أسرتها لها.

(2) دراسة أسماء خليل النعيمي[8]، بعنوان (ظاهرة زواج الليبيات من غير الليبيين الأسباب والنتائج، طرابلس 2010)، هدفت إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها (التعرف على العوامل والأسباب المؤدية للزواج من الأجانب، أيضاً التعرف على الآثار الاقتصادية والثقافية الناجمة عن الظاهرة)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى والتاريخي، بلغ حجم العينة (68) مفردة، تبيّن من النتائج ارتفاع نسبة المتزوجات من الجنسية المصرية، ثم التونسية، ثم الفلسطينية، وأغلب النساء متحصلات على الشهادة الثانوية، ويعملن بالقطاع الحكومي، ومن أهم العوامل والدوافع للارتباط بالأجنبي التفكك الأسري والتقدم في العمر، ومن أبرز المشاكل الاجتماعية عدم رضا الوالدين من خلال المعاملة السيئة، وتبيّن أنّ أبرز المشاكل القانونية فى عدم ضمان حق المواطنة من خلال عدم حصول أبنائهن على الحقوق مقارنة بالأزواج الرجال.

(3) دراسة إمباركة عثمان الدئب[9]، بعنوان: (زواج الليبيات من الأجانب، دراسة ميدانية بمدينة الجميل، 2017)، هدفت إلى التعرف على المشكلات الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية الناتجة عن الارتباط بالأجانب، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي. بلغ حجم العينة 60 مفردة من إجمالي 107، باستخدام العينة العمدية، وتبيّن من النتائج أنّ الجنسيات المصرية، والتونسية، والسودانية من أكثر الجنسيات زواجاً من الليبيات، أيضاً عدم رضا الوالدين عن النساء اللاتي ارتبطن بالزوج الأجنبي، وتبيّن أيضاً تعرض بعض النساء للطلاق، وهروب الزوج من مسؤولية

الأبناء وحقوق الزوجة، واتضح صدمة الواقع للنساء نتيجة عدم الوعي والدراية بالآثار السلبية لهذا الزواج.

ثانياً: الدراسات العربية:

شهدت البيئة العربية دراسات عديدة حول مشكلة زواج المرأة من جنسيات أخرى، كذلك دراسات عن زواج الرجال من نساء عربيات وأجنبيات، وتتفاوت تلك الدراسات من حيث المنهج والطرق البحثية، وفيما يلى عرض بعض الدراسات العربية:

(1) – دراسة محمد أنور محروس[10]، النسق القيمي والزواج المختلط، دراسة لزواج المصريات من الأجانب، 2004، هدفت الدراسة إلى التعرف على التغير النسقي للمجتمع المصري من خلال الزواج من الأجانب، وبلغ حجم العينة (52) مفردة. تمّ إجراء الدراسة فى قريتين من قرى الجيزة، وهما قرية (بيت رهينة وأبوصبر)، ومن نتائج الدراسة أنّ غالبية النساء المتزوجات من الفئة العمرية (16-31) سنة، تليها الفئة العمرية من (40-45) سنة، حيث تشير النتيجة لوجود ظاهرة الزواج المبكر.

(2) – دراسة مزنة علي عبد الله الشيخ[11]: بعنوان: (الزواج من أجنبيات ومردوداته الأمنية والاجتماعية فى دولة الإمارات) 2006، هدفت الدراسة للتعرف إلى الأسباب الحقيقية الدافعة لها وإيجاد الحلول المناسبة للاستفادة من إيجابياتها والحد من سلبياتها، استخدمت فيها المقابلة الشخصية، وتوزيع استبيان على عينة عشوائية للمواطنين المتزوجين من أجنبيات، تم اختيارهم بشكل عشوائي في أماكن عدة منها الإدارة العامة للجنسية، والإقامة، وأروقة المحاكم، إضافة إلى مقابلات مع (10) حالات لأحداث منحرفين من آباء وأمهات أجنبيات في مركز رعاية الأحداث بالمفرق، تبيّن من أبرز النتائج أنّ أكثر الفئات من الرجال المواطنين اتجاهاً نحو الزواج من أجنبيات هي الفئة العمرية من (31 – 50 سنة فما فوق)، اتضح أنّ (87 %) من المواطنين المتزوجين من أجنبيات هم دون المستوى التعليمي الجامعي مقارنة بالمواطنين من المستوى الجامعي فما فوق، وأنّ (85 %) من أفراد العينة التي تتجه إلى الزواج من أجنبيات هم من أصحاب الوظائف الحكومية أي من ذوي الدخل المتوسط والمحدود ، أيضاً ثلث الأجنبيات المتزوجات من مواطنين تجاوزت مدة زواجهن العشر سنوات وأنّهن مازلن على قيد الزواج، وأنّ (14%) من

الأجنبيات المتزوجات من مواطنين من الأميّات غير المتعلمات، كما أنّ النسبة الإجمالية لحملة الشهادة الإعدادية ودونها بلغت 64 %؛ أي أنهن يقرأن ويكتبن.

(3) دراسة سيرين جرادات ومحمد القضاه[12]، عن مشكلة عدم منح الجنسية لأبناء المرأة الأردنية المتزوجة بأجنبي دراسة مقارنة 2018، هدفت الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيس مفاده ما مدى إمكانية نقل الأم الأردنية جنسيتها لأطفالها، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، والوصفي التحليلي، والمقارن، اتضح من النتائج وجود عيوب فى القوانين المتعلقة بالجنسية من خلال التمييز ضد المرأة الأردنية، وأنّ منح الأم جنسيتها لأطفالها يتفق مع روح الشريعة الإسلامية من خلال مبدأ العدالة والتكافل الاجتماعي، هناك تفاوت التشريعات العربية في بيان حق الأم فى منح الجنسية إلى الأبناء بين المؤيد والمعارض.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تُعد مراجعة الدراسات السابقة وسيلة لتغذية المعلومات العلمية المرتبطة بكافة جوانب الظاهرة محل الدراسة، على هذا الأساس من خلال عرض بعض الدراسات المحلية والعربية التى تناولت الظاهرة بالدراسة، نجد أنّها دراسات وصفية (كيفية) كشفت المشكلات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تواجهها المرأة نتيجة الزواج من الأجنبي، وتختلف دراستنا الراهنة عن الدراسات المحلية في كونها دراسة ميدانية (وصفية تحليلية)، استخدمت الأساليب الإحصائية لمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات، وهذا في الأحوال كلها لا يعني عدم الاستفادة من الدراسات السابقة، حيث تناولت تلك الدراسة ماتوصلت إليه الدراسات المحلية، وسيتم عرض بعض المتغيرات، والخصائص المرتبطة بالظاهرة والتي هدفت الدراسة الراهنة إلى عرضها لاستخلاص نتائجها بهدف وضع إطار تصوري للحلول التي تحد من انتشارها وتفاقمها.

فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من فرضية عامة مؤدها أنّ المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي تواجه مشكلات تتباين وتختلف باختلاف خصائصها الديموغرافية، والاجتماعية، ويندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمرأة المتزوجة من الأجنبي والمشكلات التى تواجهها.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوي التعليمي للمرأة المتزوجة من الأجنبي والمشكلات التى تواجهها.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة للمرأة الليبية والمشكلات التى تواجهها.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع السكن للمرأة الليبية والمشكلات التي تواجهها.

الإطار النظري:

ظهرت العديد من النظريات التي تناولت الزواج ومشكلاته من زوايا مختلفة، فقد أورد كريستن وكريستن (Kerstin& Kirsten) مجموعة من التفسيرات النظرية التى حاولت تفسير الأساس الذي يتم فيه الاختيار لشريك الحياة، على هذا الأساس يمكن لنا عرض بعض النظريات وفقاً للسياق الآتي:

– النظرية الاجتماعية والثقافية في دراسة الاختيار للزواج:

يندرج تحت سقف هذه النظرية مجموعة من النظريات أهمها:

(1) نظرية التجانس: تعتمد هذه النظرية على القاعدة العامة التي تشير إلى أنّ الشبه يتزوج بشبيهه، وأنّ التجانس هو المفسر فى عملية الاختيار، حيث يتم الزواج من خلال التقارب فى السن، والسلالة، والعقيدة، كذلك المستوى التعليمي، والاقتصادي، والاجتماعي[13]. كما ترى هذه النظرية أنّ التجانس يرتبط بالخصائص الاجتماعية، أو السمات الشخصية بمعنى التقارب العمري في سنوات العشرين والخامسة والعشرين يختلف عن المراحل العمرية الأكبر سناً، حيث يميل الذكور إلى الزواج من الفتيات الأصغر سناً، ويعود التجانس كلما زاد العمر.[14]

(2) نظرية التجاور المكاني (التقارب الجغرافى): ترتكز هذه النظرية على أنّ عملية الزواج ترتبط بالمجال الجغرافي حيث يستطيع الفرد من خلاله اختيار الشريك الذي يرغب فى العيش معه، فمن خلال التقارب الجغرافى يميل الفرد إلى الزواج للأشخاص الذين يعيشون بالقرب منه، أو يدرسون، أو يعملون معه. إنّ القاعدة الأساسية لهذه النظرية هي أنّ الزواج يتم بين الذين تتاح لهم فرصة مقابلة بعضهم لبعض.[15]

(3) نظرية الحاجات التكميلية: حيث ركّز روبرت ونش (Winch.R) على فكرة الجانب التكميلي، أو التناغم بين الحاجات، حيث يرى (Durkheim) أنّنا ننجذب نحو هؤلاء الذين يكملون أوجه النقص لدينا لأنّهم يشعروننا أنّنا أكثر تكاملاً عن ذي قبل، وفي نفس السياق يرى (Ohman) أنّنا ننجذب نحو هؤلاء الذين نحتاج إليهم نفسياً، ولذلك نبحث في الشريك عن تلك الصفات التي لا نملكها.[16]

(4) نظرية الشريك المثالي: ترتكز هذه النظرية على قاعدة عامة مؤداها أنّ الناس منذ طفولتهم المبكرة حتى وقت زواجهم يكوِّنون صورة وفكرة معينة عمن يودون أنْ يشاركوهم الحياة، وهو ما يعرف بالشريك المثالي أو النموذجي، من جهة أخرى هناك أشخاص قد لاتكون لديهم صور مثالية للشريك ولكنهم يستخدمون طرقاً أخرى لاختيار ذلك الشريك، كما ترى هذه النظرية أنّ المثيرات المحيطة بالفرد تسهم في بعض الأحيان في تكوين مفهوم الشريك المثالي.[17]

المسلمات النظرية المستخلصة:

يُستخلص من النظريات أنّ المشكلات الناجمة عن طريقة الاختيار للزواج لا تتوافق مع المسلمات النظرية المتمثلة في الآتي:

(1) ارتكاز الاختيار على عامل التجانس من خلال تقارب العديد من الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية للزوجين.

(2) التقارب المكاني عامل أكثر مساعدة على الاختيار عن المقابلة والتقارب بين الزوجين.

(3) الاختيار مرهون بسد ثغرة النقص الموجود لدى الفرد عاطفياً ونفسياً.

(4) يتوقف الاختيار للزواج على الصورة أو الفكرة المسبقة لدى الإنسان عن الشريك، وتختلف من شخص لآخر وفقاً للظروف المحيطة.

يمكن القول إنّ المشكلات التي تعاني منها المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي ما هي إلا نتاج مجموعة من العوامل أهمها طريقة الاختيار للزواج، حيث هناك بدون شك افتقار للتجانس والتقارب، كذلك عدم وجود فكرة مسبقة عن ذلك الاختيار.

الزواج أشكاله وأنواع اختياره :

الزواج : يُعّرفه وستر مارك بأنّه (اتحاد بين رجل وامرأة اتحادًا يعترف به المجتمع عن طريق حفل خاص)[18].

من هذا المنطلق يُلاحظ أنّ الزواج نظام عالمي من خلال العلاقة بين الرجل والمرأة بهدف تحقيق مبادئ وقيم سامية أهمها تأسيس أسرة، وإنجاب أبناء وتربيتهم تربيةً سليمةً تنعكس على المجتمع الذي يعيشون فيه، كذلك تحقيق أهداف، وغايات اقتصادية، ونفسية لحياة أكثر راحة وأمان.

أشكال الزواج: نتيجةً للتغيرات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية عرف الزواج أشكالاً متعددة، حيث تتفق آراء العلماء فى أغلب الدراسات السوسيولوجية، والأنثربولوجية أنّ الزواج اتخذ شكلين أساسيين هما:

(1) الزواج الأحادي (Mongamie).

(2) الزواج التعددي (Polygamie)، الذي بدوره يتخذ شكليْن أيضاً هما:

(أ) تعدد الأزواج (Polyandrie)

(ب) تعدد الزوجات (Polygynie)[19].

يمكن القول إنّ الشريعة الإسلامية شرعت الزواج وفق شروط وأحكام، حيث لا يعدّ الزواج شرعيًّا إذا خالف تلك الشروط وتلك الأحكام، على هذا الأساس فإن هناك أشكالاً من الزواج تُعدّ من وجهة نظر الشريعة الإسلامية غير شرعية منها تعدد الأزواج، ولكن يعدّ جائزًا وشرعياً فى ديانات أخرى.

أنواع الاختيار للزواج : يُعدّ الزواج موضوعاً عائلياً أكثر منه فردياً، حيث تسهم الأسرة أو العائلة فى ترتيب ذلك الزواج وفق نظام معين وفى ضوء مصالحها وطموحاتها، وطموحات أبنائها الذكور والإناث، كذلك يرتبط بالتقاليد الموروثة[20].

ولكي يكون الزواج مستمراً ومتماسكاً لابد أنْ تكون عملية الاختيار، أو أسلوب الاختيار موفقاً منذ البداية، فأسلوب الاختيار هو الانطلاقة الأولى للنجاح فيه، وهو مبدأ أي زواج عند الشروع فيه، من خلال الشريك المناسب له بطريقة تتوافق معه نفسياً، وعاطفياً، وعقلياً، واجتماعياً، حتى يتحقق التكافؤ بينهما وتستقر الحياة الزوجية[21]، عليه فإن الاختيار للزواج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة المجتمع، ويوجد نوعان من الاختيار هما:

(أ) الاختيار المرتب: ويقصد به الاختيار الأسري، أو الاجتماعي، أو الوالدي، حيث إن الفرد فى هذه المجتمعات لا يتزوج لنفسه فقط ولكن لأسرته نظراً لحسبها، ونسبها، ومكانتها، وينتشر هذا

النوع من الزواج في القرى، ويُرجع للعديد من المبررات أهمها: (الاتحاد بين العائلات، صلة القرابة، كذلك مبررات اقتصادية واجتماعية)[22].

ويرتبط هذا النوع من الزواج بالسمعة والمكانة الاجتماعية للأسرة حيث يتقيد الفرد بنظام ثقافي مغلق وحدود معينة لا يمكن اختراقها والتعدي عليها، ويوجد هذا النوع من الزواج في المجتمع الليبي حيث تقوم بعض القبائل بتوجيه أبنائها نحو الزواج المرغوب لها وفقًا لمعاييرها وقوانينها.

(ب) الاختيار الحر: ويُقصد به الاختيار الفردي أو الشخصي، حيث يقوم الشخص بنفسه باختيار شريك الحياة دون التدخل من أحد، وهو سائد في المجتمعات المتحضرة، ولكنه بدأ يعرف طريقه للمجتمعات التقليدية العربية خاصة، ولعل من أسباب ظهور هذا النوع من الزواج هو انحصار دور الأسرة التي لم تَعدْ تحقق الإشباع الكافي لأبنائها في كثير من الجوانب، والذين أصبحوا يسعون إلى تحقيقه بأنفسهم بالإضافة إلى التغيير السريع الذي أدى إلى تغيير أسرع في موقف الحياة والأفكار مما دفع بالأبناء إلى رفض آراء الأهل، وعدم الاعتماد على خبرتهم التي يعتقدون أنّها لم تعد خبرة تراكمية تفيد في شيء[23].

ولا شك أنّ هذا النوع من الزواج ينتشر في المجتمعات الحضرية أكثر مما هو في المجتمعات الريفية، ولكن نظراً للتغير السريع، والتطورات على مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية، فإنّ هذا النوع من الزواج أصبح ينتشر على رقعة واسعة من المجتمعات الحضرية والريفية على حدٍّ سواء، حيث استطاع كلا الجنسين اختراق الحدود الثقافية، والاجتماعية للأسرة والعائلية وحتى القبلية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة ونوعها: اعتمدت الدراسة الراهنة على دراسة ظاهرة زواج الليبيات في الجنوب الليبي من الأجانب، وعليه تعدّ هذه الدراسة دراسة (وصفية تحليلية) تهدف إلى جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص نتائجها.

حدود مجالات الدراسة: تتحدد مجالات الدراسة الراهنة في الآتي:

المجال الجغرافي: أُجريت الدراسة في مناطق الجنوب الليبي (سبها – وادي الشاطئ – أوباري – تراغن – وادي عتبة– مرزق – القطرون).

المجال البشري: يتمثل في النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب اللاتي تم التوصل إليهن والمقيمات بالجنوب الليبي وقت إجراء الدراسة.

المجال الزماني: أجريت الدراسة في الفترة من (25-10-2018 – 10-1-2019).

أداة جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على أداتي (الاستبيان والمقابلة) من خلال مجموعة من الأسئلة قامت النساء المتزوجات من الأجانب بالإجابة عليها، والمقابلة لعدد (2) من اللاتي مستواهن التعليمي أمي.

العينة وأسلوب اختيارها:

استخدم الباحث أسلوب العينات غير الاحتمالية (غير العشوائية) (عينة كرات الثلج، ويستخدم هذا النوع من العينات فى حالة عدم وجود إطار لعينة الدراسة).[24] حيث تم الحصول على عدد النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الخيرية بالجنوب الليبي التي تهتم بتقديم المساعدات الإنسانية، كذلك من خلال العلاقات الشخصية للباحث في بعض مناطق الجنوب، حيث ساهمت كل مجموعة من النساء في دعوة نظيراتهن من النساء (المتزوجات، والمطلقات، والأرامل) من الأجانب حتى وصل العدد إلى (125 حالة) على مستوى الجنوب الليبي.

المعالجة الإحصائية: تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية حيث اعتمدت على النسب المئوية الكاي تربيع لكشف العلاقة بين المتغيرات ومعامل (جاما) لقياس شدة العلاقة بين المتغيرات، وذلك من خلال معالجة البيانات من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS).

خصائص عينة الدراسة:

أولاً: وصف مجتمع الدراسة:

(1)- الخصاص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة:

التركيب العمري :

الجدول التالي يوضح أعمار النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب في الجنوب الليبي:

جدول رقم (2) يوضح التركيب العمري للنسات الليبيات عند إجراء الدراسة.

فئات العمر للنساء الليبيات	العدد	%
30 -18	09	7.2
43 -31	47	37.6
56 -44	56	44.8
69 -57	13	10.4
المجموع	125	100.0

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أنّ أعلى نسبة عند النساء الليبيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 44-56 سنة، بنسبة (44,8%)، وبلغ متوسط عمر النساء في مجتمع الدراسة (44.5 سنة)(**)، من خلال ذلك يمكن استنتاج الآتي:

1- التقدم في العمر قد يكون عاملاً أساسياً في قبول المرأة الليبية للارتباط بالأجنبي، وهذا ناتج بطبيعة الحال من ارتفاع نسبة العنوسة الناتجة عن العزوف عن الزواج من قِبل الشباب لأسباب اقتصادية، واجتماعية، وشخصية في بعض الحالات.

جدول رقم (3) يوضح الحالة الاجتماعية للنساء الليبيات في عينة الدراسة.

الحالة الاجتماعية	العدد	%
متزوجة	98	78.4
مطلقة	17	13.6
أرملة	10	8.0
المجموع	125	100.0

وتشير المعطيات في الجدول السابق أنّ غالبية النساء لازلن فى عصمة أزواجهن، حيث بلغت نسبتهن (78,4%)، تليها المطلقات بنسبة (13,6%)، ثم الأرامل بنسبة 8%، ويمكن ملاحظة أنّ المطلقات، والأرامل يشكلن معاً نسبة 21,6 % من المجموع الكلي لعينة الدراسة، فالمشكلة تكمن في أنّ تلك النسوة يعُلْنّ أطفالاً من جنسيات أجنبية غالبيتهم لم يتم توثيقهم في السفارة التي يتبعها الأب، بالإضافة لعدم حصولهم على جنسية الأب، بمعنى أنّ هذه الفئة هي الأكثر معاناة من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، وهذه مشكلة لها تداعياتها الديموغرافية والاجتماعية على الدولة الليبية .

جدول رقم (4) يوضح المستوى التعليمي للنساء الليبيات المتزوجات من الأجانب.

المستوى التعليمي	العدد	%
أمية	2	1.6
تقرأ وتكتب	4	3.2
ابتدائي	26	20.8
إعدادي	32	25.6
ثانوي	48	38.4
جامعي فما فوق	13	10.4
المجموع	125	100.0

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أنّ المستوى التعليمي للنساء الليبيات يتراوح بين الابتدائي والثانوي، وأنّ أعلى نسبة للنساء في مرحلة التعليم الثانوي بمعدل 38.4%، وبلغت نسبة النساء في المرحلة الإعدادية 25.6%، وبلغت النسبة 20.8% في المرحلة الابتدائية.

هدة النتيجة تشير إلى أنّ ضعف المستوى التعليمي للنساء الليبيات هو أحد الأسباب أو العوامل التي دفعتهن لهذا الاختيار، حيث أشارت بعض النساء في عينة الدراسة أنّ اختيارهن كان لعدم الدراية بالظروف المحيطة بهذه الخطوة، ولم يكنّ على درجة من الوعي لاتخاذ القرار المناسب، الأمر الذي جعلهن يصطدمن بمشاكل لا حصر لها.

(2)- هدفت الدراسة إلى التعرف على الجنسيات الأكثر زواجاً من المرأة الليبية في الجنوب، الجدول التالي يوضح ذلك: **جدول رقم** (5) يوضح جنسية أزواج النساء الليبيات في عينة الدراسة.

الجنسية	العدد	%	الجنسية	العدد	%
مصري	42	33.6	تونسي	04	3.2
سوداني	31	24.8	مغربي	02	1.6
نيجري	19	15.2	سوري	02	1.6
موريتاني	08	6.4	تشادي	01	0.8
جزائري	05	4.0	نيجيري	01	0.8
مالي	05	4.0	عائد (بدون إجراءات قانونية)(***)	05	0.4

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق اتضح أنّ أعلى نسبة عند الأزواج الذين يحملون الجنسية المصرية بنسبة (33.6%)، ثم الجنسية السودانية بنسبة (24.8%)، تليها الجنسية النيجرية بنسبة (15.2%)، تليها الجنسية الموريتانية بنسبة (6.4%)، ثم الجزائرية والمالية على التوالي بنسبة (4%)، تليها التونسية بنسبة (3.2%)، تليها المغربية والسورية بنسبة (1.6%)، ثم

التشادية والنيجيرية بنسبة (8.%)، ثم العائدون بنسبة (4.%)، يستنتج من هذه المعطيات العديد من المؤشرات أهمها :

(1) اقتران النساء الليبيات بالجنسيات المصرية والسودانية لارتفاع نسبة تواجدها في ليبيا بحكم القرب الجغرافي، كذلك طول مدة الإقامة في ليبيا بصورة شرعية، وغير شرعية.

(2) تتمثل جالية النيجر ومالي في العلاقات القرابية بالعائلات الليبية بالجنوب خاصة في مدينة سبها، وأوباري.

(3) العائدون هم أشخاص ليبيون في (الأصل) عاشوا في المهجر وعادوا إلى ليبيا، وتزوجوا من النساء الليبيات ولكن بدون وثائق رسمية حتى وقت إجراء الدراسة.

(3)– هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الناتجة عن الزواج من الأجنبي .

يُعد الزواج أحد أهم مظاهر الحياة الاجتماعية؛ لأنّه يعكس قيماً وأهدافاً دينية، وأخلاقية، واجتماعية، واقتصادية بالغة التنوع والأهمية، حيث يُشكِّل على المستوى الاقتصادي وحدة اقتصادية بيْن الزوجين من خلال تنظيم الحياة الاقتصادية لهما ولأسرتهما فى المستقبل، وعلى المستوى الاجتماعي يُعبر عن نشاط اجتماعي لتأسيس وحدة اجتماعية بروابط عائلية واجتماعية، كذلك يتصف الزواج بالقيم الأخلاقية والدينية التي ترتبط بالشرف والكرامة، على هذا الأساس فإن الإخلال بقيم الزواج وأهدافه الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والأخلاقية يؤدي إلى ظهور مشكلات خطيرة تهدد أمن وسلامة الأسرة وأفرادها.

من هذا المنطلق هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الاجتماعية، والنفسية، والثقافية، والاقتصادية، والإدارية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (6) المشاكل التي تواجه المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي.

المشكلات	العدد	%
النفسية	09	7.2
الاجتماعية والثقافية	37	29.6
الاقتصادية	46	36.8
الإدارية	33	26.4
المجموع	125	100.0

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أنّ أعلى نسبة عند فئة المشكلات الاقتصادية، حيث بلغت (36.8 %) تليها فئة المشكلات الاجتماعية بنسبة (29.6 %)، ثم فئة المشكلات الإداية والقانونية بنسبة (26.4 %)، ثم المشكلات النفسية بنسبة (7.2 %)، يتضح لنا أنّ المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي تعاني مشكلات لا حصر لها تتراوح بين المشكلات الاقتصادية، والإدارية، والثقافية، والاجتماعية، من هذا المنطلق يمكن لنا تناول بعض هذه المشكلات كل على حدة فيما يأتي:

(1): المشكلات النفسية والاجتماعية والثقافية:

تواجه المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي بالإضافة للمشكلات الاقتصادية مشكلات نفسية، واجتماعية، وثقافية لا حصر لها ساهمت في إرباك حياتها الخاصة، وأحياناً الندم على قرارها بالزواج من غير الليبي الذي يخضع في بعض الحالات لعوامل شخصية واقتصادية، تكون المرأة مسئولة عنه وتتحمل عواقبه ونتائجه، ولعل من أهم المشكلات النفسية هي الضغوطات الناتجة عن هجر وهروب زوجها، أو طلاقها منه، حيث تترك في مواجهة كل الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئة، والثقافية من حديث الناس عنها إلى تدني الحالة الاقتصادية إلى عبء المسئولية في تربية الأبناء، كذلك عدم الثقة في القانون بمنحها حقوقها وحقوق أبنائها كل هذه العوامل كفيلة بوضع المرأة في دائرة عدم الاستقرار النفسي، وتتضح المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المتزوجة من أجنبي فى موقف أسرتها من هذا الزواج، فهناك أسر تتقبل ذلك، وأسر أخرى ترفضه. حيث تشير بعض النساء أنّ أسرهن ترفض هذا الزواج، وبلغت نسبة هذه الفئة (46.4 %)؛ وذلك لاعتبارات تتعلق بالسمعة الخاصة بالعائلة، ويترتب على هذا الرفض عدم إعطاء كتيب العائلة الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة إتمام بعض الإجراءات خاصة الإدارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ رفض الأسرة لابنتها المتزوجة من الأجنبي يزيد من عدم استقرارها النفسي وعزلتها الاجتماعية والنظرة الدونية لها، وعدم احترامها من أقاربها وجيرانها، والجدول التالي يوضح موقف أسر النساء الليبيات من زواجهن من جنسيات غير ليبية.

جدول رقم (7) يوضح موقف الأسر من زواج بناتهن من الأجنبي

موقف الأسرة	العدد	%
نعم	67	53.6
لا	58	46.4
المجموع	125	100

بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية تواجه المرأة المتزوجة من الأجنبي مشكلات ثقافية أهمها رفض الثقافة المحلية لذلك الزواج، حيث تقع المرأة تحت مطرقة الثقافة، فمن المتعارف عليه أنّ الثقافة الليبية من الثقافات القاسية التي لا ترحم كل من يتعدى على حدودها وإنْ كان بصورة قانونية صحيحة حتى الزواج من الدرجة الأولى (زواج الأقارب). من هذا المنطلق توصف المرأة بصفات قد تكون بريئة منها مثل (زواج غير شرعي، علاقة محرمة، عانس، قبيحة ...إلخ)، على الرغم من بعض السلبيات فى زواج الليبية من الأجنبي فهو لا يعني وجود حالات لا تخضع لتلك الإتهامات، ولمحاولة التعرف على دور الثقافة الليبية فى هذا السياق أشارت مجموعة من النساء بلغت (72 مفردة) من العينة الكلية إلى أنّ الثقافة الليبية ثقافة قبلية وعنصرية بنسبة (62.5 %)، ولا تحترم الخصوصية بزواج المرأة من أجنبي بنسبة (37.5 %)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (8) يوضح نظرة المجتمع للمرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي .

نظرة المجتمع	العدد	%
لا تُحترم المرأة المتزوجة من الأجنبي.	27	37.5
ثقافة قبلية وعنصرية .	45	62.5
المجموع	72	100

(2): المشكلات الاقتصادية:

تعيش المرأة الليبية المتزوجة من جنسيات أجنبية وأسرتها ظروفاً اقتصادية صعبة في مجتمع عاشت وترعرت فيه ولا ترى غيره مكاناً لحياتها وحياة أسرتها، وتتضح لنا تلك المعاناه من خلال عديد من المؤشرات الاقتصادية التي تمّ الحصول عليها من خلال الدارسة الميدانية في النقاط الآتية:

(أ)–مؤشر البطالة: يشير إلى أنّ هناك عدداً من النساء الليبيات في الجنوب الليبي لا يزاولن أي نشاط اقتصادي حيث بلغ عددهن حوالى (47) مفردة، الأمر الذي ينعكس على الظروف المعيشية لأسرتها خاصة لو أخذنا في الاعتبار اعتماد أزواجهن على (العمل الحر) هذا بالنسة

للنساء اللاتي مازلن في عصمة أزواجهن، أمّا اللاتي هجرهن أزواجهن فيعشن ظروفاً أكثر قسواة على كافة الأصعدة غير الاقتصادية، ويمكن لنا التعرف على هذا المؤشر من خلال البيانات الآتية:

جدول رقم (9) يوضح مهنة النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب

المهنة	العدد	%
ربّة بيت	45	36
موظفة	65	52
عاملة	12	9.6
متقاعدة	01	0.8
أعمال حرة	02	1.6
المجموع	125	100.0

من خلال البيانات الواردة فى الجدول أعلاة يتضح أنّ أعلى نسبة عند مهنة موظفة حيث بلغت نسبتهن (52 %)، تليها مهنة ربّة بيت بنسبة (36 %)، ثم مهنة عاملة بنسبة (9.6%)، تليها أعمال حرة بنسبة (1.6%)، ثم متقاعدة بنسبة (0.8 %)، يتضح جليّاً ارتفاع نسبة البطالة بين النساء. الأمر الذي ينعكس سلباً على الظروف الحياتية لها ولأسرتها، ومما يزيد الأمر سوءاً الظروف الاقتصادية لأزواجهن حيث اتضح من بيانات الدراسة الميدانية أنّ غالبية الأزواج الأجانب يشتغلون بمهنة العمل الحر بنسبة (93.6 %)، في حين بلغت نسبة العاطلين عن العمل (4 %) وبلغت نسبة الموظفين في الدولة (2.4%).

ليس بغريب عن الجميع أنّ الدولة الليبية عامةً والجنوب خاصةً شهد فترات حرجة على كافة الأصعدة، وبالتالي شهد وضع الأجانب خصوصاً تدهوراً نفسياً وأمنياً، الأمر الذي انعكس على المدخول الاقتصادي للزوج ولأسرته، وتجدر الإشارة إلى أنّ مهنة (العاملة والأعمال الحرة) تدرج من فئة الدخل المحدود حيث لا يتجاوز راتب بعض العاملات عن (مئة وعشرين ديناراً في الشهر الواحد، كذلك العاملات في العمل الحر لا يتجاوز دخلهن الشهري مئتي دينار، وفى بعض الشهور أقل بكثير مع الارتفاع المخيف في الأسعار.

(ب)– مؤشر محدودية الدخل:

يشير إلى أنّ بعض الليبيات المتزوجات من الأجانب يقعن من ضمن دئراة فئات الدخل المحدود حيث تتراوح دخولهن بين المتوسط والضعيف مقارنةً بالظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد،

إضافةً إلى الإلتزامات الأسرية التي أثقلت كاهل المرأة، وتبيّن البيانات الآتية توزيع عينة الدراسة حسب الدخل:

جدول رقم (10) الدخل الشهري للمرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي

الفئات	العدد	%
120- 399	2	2.5
400- 679	53	67.9
680- 959	22	28.2
960- 1239	01	1.2
المجموع	78	100

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أنّ إجمالي النساء المتزوجات من الأجانب اللاتي يتقاضين مرتباً شهرياً بلغ حوالي (78) مفردة بينهن حالة واحدة متقاعدة، بالنظر إلى النسب الواردة يتضح أنّ أعلى نسبة عند فئة الدخل من (400-679) بنسبة (67.9%)، تليها فئة الدخل من (680-959) بنسبة (28.2%)، تليها فئة الدخل(120-399) بنسبة (2.5%) ،ثم فئة الدخل من (960-1239) بنسبة (1.2%)، هذه النتيجة تشير إلى أنّ الغالبية العظمى من النساء المتزوجات من الأجانب يقعن في فئات الدخل المتوسط من (400- 679)، كذلك بيَّنت الدراسة الميدانية أنّ دخل الأزواج الأجانب يتراوح أيضاً بين المتوسط والضعيف،حيث بلغت أعلى نسبة عند فئة الدخل من (200-460) بنسبة (70.1%)، تليها فئة الدخل من (461-721) بنسبة (27.4%)، علماً أنّ دخل هؤلاء الأزواج الأجانب يعتمد اعتماداً كلياً على العمل الحر الذي يتأثر بالظروف الأمنية، والاقتصادية في البيئة المحيطة، من خلال هذه المعطيات يمكن القول إنّ مستوى الدخل للمرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي لا يكفي لتوفير الحاجات الضرورية للمرأة وأسرتها خاصة للأسر التي تعيش بالإيجار، وفيما يلي بيانات عن السكن وطبيعته للنساء المتزوجات من الأجانب:

جدول رقم (11) يوضح نوع السكن.

السكن	العدد	%
شقة	26	20.8
منزل عربي	96	76.8
أرث	03	2.4
المجموع	125	100.0

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أنّ أعلى نسبة عند فئة السكن في المنزل العربي، حيث بلغت النسبة (76.8%)، تليها فئة السكن شقة بنسبة (20.8%)، تليها فئة الإقامة مع الأب أو الأهل بنسبة (2.4%)، تجدر الإشارة إلى أنّ المنزل العربي في كثير الأحيان لا تتوفر فيه مقومات المنزل العصري من مياه وتهوية، ويكون بصفات مختلفة، بالحجر الأسمنتي في حالات والطين في حالات أخرى، وأغلب تلك المنازل تقع في بيئات شعبية تحوي الكثير من السلبيات الاجتماعية، وتزداد صعوبة السكن خاصةً للمقيمات في الشقق فهي في أغلب الأحيان بإيجار وبأسعار مرتفعة تثقل كاهل المرأة وأسرتها، وفيما يتعلق بالإقامة (أرث) اتضح أنّ تلك الحالات نالت نصيبها من الإرث بعد وفاة الأب، حيث أخذت جزءًا من المنزل أو الأرض وتم إنشاء منزل عليه.

جدول رقم (12) يوضح طبيعة السكن.

طبيعة السكن	العدد	%
ملك	34	27.2
إيجار	91	72.8
المجموع	125	100.0

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أنّ أعلى نسبة عند طبيعة السكن بإيجار، حيث بلغت النسبة (72.8%) تليها طبيعة السكن ملك بنسبة (27.2%)، هذه النتيجة توضح الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي في ظل محدودية الدخل، وأعباء الأسرة، والسكن، هذه المعطيات تنذر بظهور مؤشر العبء الاقتصادي الذي ينذر بدوره بظهور معدل الإعالة للأبناء خاصةً في حالة هجر الزوج، أو طلاقها منه.

(ج)- معدل الإعالة:

يقصد به عدد الأطفال المعالين في الأسرة، حيث كلما زاد عدد الأبناء في الأسرة زاد حجم العبء الاقتصادي على الأسرة ودخلها الاقتصادي، وتزداد مشكلات الأسرة بمحدودية الدخل الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشكلات خطيرة تهدد أمن وسلامة الأسرة والمجتمع ككل، وتبيّن المعطيات الآتية عدد أبناء الأسرة للنساء الليبيات المتزوجات من الأجانب.

جدول رقم (13) عدد أبناء أسر الليبيات المتزوجات من الأجانب

الفئات	الأبناء الذكور	الأبناء الإناث	المجموع
4-1	65	72	137
8-5	08	05	13
المجموع	73	77	150

تفيد البيانات في الجدول أعلاه أنّ إجمالي الأبناء الذكور بلغ حوالي (73 طفلاً)، في حين بلغ إجمالي الأبناء الإناث حوالي (77 طفلة)، كما تبيّن أنّ غالبية الأسر يتراوح متوسط عدد أبنائها بين (1-4) للذكور والإناث، هذه النتيجة تشير إلى (ارتفاع نسبة الإعالة للأبناء خاصة للمطلقات والأرامل التي بلغت نسبتهن (21.6%) من إجمالي العينة الكلية.

(3): المشكلات الإدارية:

تصطدم المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي بمشكلات أخرى أكثر ضراوةً وقسوةً وهي المشكلات الإدارية، حيث تُعد الإجراءات الإدارية المدخل السليم للإجراءات القانونية، وتتدرج تلك المشكلة من المعاملات الشخصية إلى إتمام الإجراءات الإدارية، في ذلك تشير عينة الدراسة أنّ المعاملة فى إتمام الإجراءات تجمع بين القبول والرفض بنسبة (36.8%)، تليها قيام المعاملة على الاحترام بنسبة (32%)، ثم المعاملة القاسية التي تخلو من الإنسانية بنسبة (31.2%)، من خلال هذه النتائج وعلى الرغم من وجود المعاملة القائمة على القبول والاحترام. توجد معاملات قاسية للمرأة المتزوجة من الأجنبي، حيث تعامل معاملة عنصرية فيها تمييز ومماطلة في إنجاز بعض الإجراءات، وهذا في اعتقادنا راجع بالدرجة الأولى لطبيعة الثقافة الليبية المغلقة. فالمعاملة لابد وأنْ تكون وفق الضوابط والإجراءات الإدارية المتبعة، فليست كل النساء المرتبطات بالأجانب على خطأ، أو بدون إجراءات قانونية، والجدول التالي يوضح الاتجاه نحو معاملة الجهات الرسمية للنساء المتزوجات من الأجانب:

جدول رقم (14) معاملة الجهات الرسمية (سجل مدني – محاكم – مؤسسات)

المعاملة	العدد	%
معاملة تقوم على الاحترام.	40	32
معاملة قاسية تخلو من الإنسانية.	39	31.2
معاملة تجمع بين القبول والرفض.	46	36.8
المجموع	125	100.0

(4) : ثانياً:- تحليل العلاقة بين المتغيرات:

هدفت الدراسة لكشف العلاقة بين بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للنساء المتزوجات من الأجانب والمشكلات التى تواجههن. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على فرضية عامة مؤدها أنّ المرأة المتزوجة من الأجنبي تواجة مشكلات تتباين وتختلف باختلاف خصائصها

الديموغرافية. بناءً على ذلك تمّ اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لبيانات الدراسة، ومن خلال ذلك بيّنت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات (الدخل والمستوي التعليمي والمهنة والدخل ونوع السكن والمشكلات التى تواجهها المرأة)، فى حين اتَّضح أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية فى الآتي:

(أ)– الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمرأة المتزوجة من الأجنبي والمشكلات التي تواجهها، وللتحقق من الفرضية استخدم الباحث (الكاي تربيع) ومعامل (جاما) لمعرفة قوة العلاقة فى الآتي:

جدول رقم (15) يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمشكلات.

الحالة / المشكلات	متزوجة		مطلقة		أرملة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نفسية	04	4.1	02	11.8	03	30	09	7.2
اجتماعية	27	27.6	07	41.2	03	30	37	29.6
اقتصادية	38	38.8	06	35.3	02	20	46	36.8
إدارية	29	29.6	02	11.3	02	20	33	26.4
المجموع	98	100.0	17	100.0	10	100	125	100.0
$كا^2$ = 12.7	درجة الحرية=6				جاما = .40			

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمرأة المتزوجة من الأجنبي والمشكلات التى تواجهها، حيث بلغت أعلى نسبة عند (المطلقات) والمشكلات (الاجتماعية) بنسبة (41.2%)، تليها المتزوجات عند المشكلات الاقتصادية بنسبة (38.8%)، تليها (المطلقات) عند المشكلات الاقتصادية بنسبة (35.3%)، تليها المتزوجات عند المشكلات إلادارية بنسبة (29.6%)، وباستخدام معامل الكاي تربيع اتَّضح أنّها تساوي (12.7) عند درجة حرية (6)، وبلغ معامل جاما (.40) مما يدل على أنّ العلاقة بين المتغيرين متوسطة.

(ب)– الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة للمرأة المتزوجة من الأجنبي والمشكلات التي تواجهها، وللتحقق من الفرضية استخدم الباحث (الكاي تربيع) ومعامل (جاما) لمعرفة قوة العلاقة في الآتي:

جدول رقم (16) يوضح العلاقة بين محل الإقامة والمشكلات.

الإقامة / المشكلات	داخل مدينة سبها		خارج مدينة سبها		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نفسية	01	3.4	08	8.3	09	7.2
اجتماعية	08	27.6	29	30.2	37	29.6
اقتصادية	06	20.7	40	41.2	46	36.8
إدارية	14	48.3	19	19.8	33	26.4
المجموع	29	100.0	96	100.0	125	100.0
كا^2 = 10.2		درجة الحرية= 3			جاما =.34	

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة للمرأة المتزوجة من الأجنبي والمشكلات التي تواجهها، حيث بلغت أعلى نسبة (48.3%) للمقيمات داخل مدينة سبها عند المشكلات الإدارية، تليها المقيمات خارج مدينة سبها بنسبة (41.2%) عند المشكلات الاقتصادية، تليها أيضاً المقيمات خارج مدينة سبها عند المشكلات الاجتماعية بنسبة (30.2%)، تليها المقيمات داخل مدينة سبها عند المشكلات الاجتماعية بنسبة (27.6%)، وباستخدام معامل الكاي تربيع اتَّضح أنّها تساوي (10.2) عند درجة حرية (3)، وبلغ معامل جاما (.34) مما يدل على أنّ العلاقة بين المتغيرين متوسطة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في الآتي:

- **نتائج خصائص عينة الدراسة:**

(1)- تتراوح أعمار الغالبية العظمى من النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب فى الجنوب الليبي بين (44-56) سنة، بنسبة (44,8%)، وبلغ متوسط العمر (44.5 سنة).

(2)- غالبية النساء لازلن فى عصمة أزواجهن حيث بلغت نسبتهن (78,4%)، تليها المطلقات بنسبة (13,6%).

(3)- الغالبية العظمى من النساء الليبيات المتزوجات من الأجانب يتراوح مستواهن التعليمي بين الابتدائي والثانوي، وأنّ أعلى نسبة للنساء في مرحلة التعليم الثانوي بمعدل 38.4%.

(4)- اتَّضح أنّ أعلى نسبة للأزواج هم من حاملي الجنسية المصرية بنسبة (33.6%) ثم الجنسية السودانية بنسبة (24.8%).

(5)- تبين أنّ هناك مشكلات عديدة أهمها:

-المشكلات الاقتصادية بنسبة (36.8%) والتي من مؤشراتها البطالة، وتدني الحالة الاقتصادية إلى عبء المسئولية في تربية الأبناء، حيث بلغت أعلى فئة للدخل من (400-679) بنسبة (67.9%).

-المشكلات الاجتماعية بنسبة (29.6%)، ومن مؤشراتها موقف أسرتها من هذا الزواج بالرفض وعدم إعطاء كتيب العائلة.

- المشكلات الإدارية بنسبة (26.4%)، ومن مؤشراتها عدم ثوثيق عقد الزواج والحصول على الإجراءات باستكمال الجنسبة والإقامة.

-المشكلات النفسية بنسبة (7.2%)، ومن مؤشراتها عدم الاستقرار النفسي.

(6)- المنزل العربي هو السكن الرئيسي بنسبة (76.8%)، بإيجار بنسبة (72.8%).

(7)- تبيّن أنّ غالبية الأسر يتراوح متوسط عدد أبنائها بين (1-4) للذكور والإناث.

(8)- تبيّن أنّ إتمام الإجراءات الإدارية فى السجل المدني والمحاكم تجمع بين القبول والرفض بنسبة (36.8%).

نتائج تحليل العلاقة بين المتغيرات:

(1)- تبيّن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات (الدخل والمستوي التعليمي والمهنة ونوع السكن) والمشكلات التى تواجهها المرأة .

(2) اتَّضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الحالة الاجتماعية ومحل الإقامة) والمشاكل التي تواجه المرأة الليبية المتزوجة من الأجنبي.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

(1) الاهتمام التام بمبدأ حقوق الإنسان من تلبية كافة الاحتياجات للنساء المتزوجات من الأجانب، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية، والمالية، والقانونية لضمان حياة كريمة لهن.

(2) مراجعة بعض النصوص والمواد الدستورية والقانونية بصورة تتلائم مع الظروف الإنسانية للنساء المتزوجات من الأجانب بما يكفل حق المواطنة.

(3) نشر الوعي بين الليبيات من خلال التنبيه على المخاطر المصاحبة للإرتباط من الأجنبي بدون إجراءات قانونية تفادياً للمشكلات الاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية مستقبلاً.

(4) وضع آلية لحصر كافة الليبيات المتزوجات من الأجانب وتسوية أوضاعهن وأوضاع أزواجهن .

(5) تنبيه الشؤون الاجتماعية على مستوى الدولة بضرورة أخذ الحيطة والحذر فى عمليات الموافقة على الزواج الأجنبي من خلال إجراءات صارمة .

الهوامش:

(*) تم الحصول على هذه الإحصاءات من جهات متفرقة أهمها (بعض مؤسسات المجتمع المدني أهمها مركز أم المؤمنين بسبها – منظمة غريب في وطن أمي) كذلك من مصلحة الأحوال المدنية: سبها – الشاطئ – أوباري – بدون إطار عام.

(1) ابن منظور الأفريقي المصري ، لسان العرب، المجلد (أ–ب)، دار صادر، بيروت لبنان،ص3.

(2) محمد بن صالح العثيمين، الزواج ومجموعة أسئلة فى أحكامه (63)، دار الوطن للنشر ،ص56. منشور على شبكة الأنترنيت على الرابط :https://ar.islamway.net/book

(3) دلال أستيته، عمران سرحان، المشكلات الاجتماعية ، ط1 ،، دار وائل ،عمان الأردن، 2012 ، 18-19.

(4) معجم اللغة العربية ،1990، ص975.

(5) ابن منظور ، المرجع السابق نفسه ،ص56.

(6) مصطفى الخشاب، دراسات فى علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت،1985، ص32.

(7) وفاء جمعة، المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناتجة عن زواج الليبيات من الأجانب ودور الخدمة الاجتماعية في المساعدة على التعامل معها، دراسة استطلاعية بوادي الشاطئ، رسالة ماجستر غير منشورة، 2009، ص15.

(8) أسماء خليل النعيمي، ظاهرة زواج الليبيات من غير الليبيين الأسباب والنتائج، ودور مهنة الخدمة الاجتماعية فى التعامل معها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس 2010، ص ص10–30.

(9) إمباركة عثمان الدئب، زواج الليبيات من الأجانب، دراسة ميدانية بمدينة الجميل، المجلة الليبية للدراسات، العدد الثاني عشر، دار الزاوية للكتاب،2017، ص ص 73–96.

(10) محمد أنور محروس النسق القيمي والزواج المختلط، دراسة لزواج المصريات من الآجانب، مصر، 2004، ص ص 40–44 .

(11) مزنة علي عبد الله الشيخ، الزواج من أجنبيات ومردوداته الأمنية والاجتماعية فى دولة الإمارات) 2006 ، بحث منشور على شبكة الإنترنيت على الرابط:https://www.albayan.ae/across-the-uae/2006-10-01-1.949642

(12) سيرين جرادات ومحمد القضاه، مشكلة عدم منح الجنسية لأبناء المرأة الأردنية المتزوجة بأجنبي دراسة فقهية قانونية مقارنة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد45، عدد 3، 2018، ص ص260-269.

(13) سيرين جرادات ومحمد القضاه، مشكلة عدم منح الجنسية لأبناء المرأة الأردنية المتزوجة بأجنبي دراسة فقهية قانونية مقارنة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد45، عدد 3، 2018، ص ص260-269.

(14) علاء الدين كفافي، الإرشاد النفسي الأسرى، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة،2007، ص420.

(15) الهام أحمد طه، المشكلات الاجتماعية والفردية المترتبة على الزواج المختلط، كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان، مصر 2006، ص26.

(16) سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، ص163.

(17) عبدالفتاح موسى، البناء الاجتماعي للأسرة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1998، ص ص 44-45.

(18) سامية حسن الساعاتي، المرجع السابق نفسه، ص 163 .

(19) وستر مارك قضية الزواج، ترجمة عبد الحميد يونس، مطبعة المجلة الجديدة، القاهرة، ص 5.

(20) محمد الجوهري، علياء الشكري، مقدمة في دراسة الأنتربولوجيا، عالم الكتاب، القاهرة،2001، ص ص102-103.

(21) حليم بركات، المجتمع العربى المعاصر، بحث استطلاعي، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص197.

(22) رحمية شرقى، تأخر سن الزواج بين الاختيار والإجبار، دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 115.

(23) غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص 284.

(24) سامية الساعاتي، مرجع سابق، ص78.

(**) المتوسط الحسابي للبيانات المبوبة (التكرار x مركز الفئة ÷ العدد الكلي للعينة).

(***) العائدون فى هذه الدراسة (هم أشخاص من أصول ليبية عادوا من المهجر ولا يمتلكون أي مستندات مثل جواز السفر، والبطاقة الشخصية).